

الزيارة الاربعية وآثرها في معدلات الفقر
والبطالة في محافظة كربلاء
(تشخيص واقعها في ظل جائحة كورونا)

م. د نغم حميد عبد الخضر الياسري
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط
nabedalkhdar@uowasit.edu.iq

د. رباب ناظم خزام العكيلى
وزارة النفط/ شركة توزيع المنتجات النفطية/ فرع واسط
drbab352@gmail.com

ملخص البحث

تُعَد زيارة الأربعين من أكبر المناسبات الدينية وأهمها لدى الزائرين سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي، إذ يتوافد الملايين من الزوار إلى كربلاء المقدسة لأجل اداء هذه الشعيرة المقدسة هذه الثورة الكبيرة تحمل بين طياتها آثار اقتصادية واجتماعية متعددة، فعلى الجانب الاقتصادي تعمل هذه الزيارة على توفير العديد من فرص العمل فضلاً عن تنامي حلقات المجتمع على النحو الذي يخفض من معدلات البطالة والفقير فعلى الرغم من انتشار جائحة كورونا وانعكاسها على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية إلى أن ذلك لم يقلل من أهمية وأثر الزيارة الأربعينية.

يسعى البحث الحالي إلى تقديم أطار نظري عن معدلات الفقر والبطالة ومحاولة تشخيص تداعيات جائحة كورونا على الزيارة الأربعينية وما يتصل بها من أبعاد اقتصادية واجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الزيارة الأربعينية، الفقر والبطالة، جائحة كورونا.

**The Arbaeen visit and its impact on poverty and unemployment rates
in Karbala Governorate (Diagnosis of its reality in light of the Corona
pandemic)**

M. Dr. Nagham Hamid Abdul Khader Al-Yasiri

Wasit University Faculty of Administration and Economics

Dr.. Rabab Nazim Khozam Al-Aqili

Oil Ministry Petroleum Products Distribution Company/Wasit Branch

Abstract

The Arbaeen pilgrimage is one of the largest and most important religious occasions for visitors, whether at the local or international levels. Therefore, millions of visitors are available to the Holy Karbala to perform this sacred ritual. This great revolution carries with it multiple economic and social effects. On the economic side, this visit works on Providing many job opportunities as well as the growth of community circles in a way that preserves unemployment and poverty rates. Despite the spread of the Corona pandemic and its reflection on economic, social and health indicators, this did not reduce the importance and impact of the fortieth visit.

The current research seeks to provide a theoretical framework on poverty and unemployment rates and an attempt to diagnose the repercussions of the Corona pandemic on the forty-year visit and its related economic and social dimension.

keyword:Arbaeen visitation , poverty and unemployment, Corona pandemic.

المبحث الأول منهجية البحث

مشكلة البحث

ما هو الدور الذي يمكن أن تمارسه زيارة الأربعين للحد من البطالة وتقليص معدلات الفقر في محافظة كربلاء؟

هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق حزمة من الأهداف والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

1. تقديم تأطير فكري ونظري مبسط لظاهرتي الفقر والبطالة وبيان أسبابها.
2. تسليط الضور على الفكر الإسلامي ومعالجته لهذه المشاكل وفقاً للقران والسنة النبوية الشريفة.
3. تشخيص تداعيات كورونا على الزيارة الأربعينية ومن ثم انعكاسها على بعض المؤشرات الاقتصادية.

أهمية البحث

تنتطق أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، إذ يمكن اعتباره محاولة تستهدف الالتفات إلى أهمية الاستفادة من الزيارة الأربعينية في توفير فرص العمل والدخول لشريحة واسعة من الأفراد من خلال أقامه المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستهدف تغطية حاجة السوق المحلية فضلاً عن الزائرين أثناء موسم الزيارة، ومن ثم لا بد من جذب أنتباه صانعي القرار إلى أهمية هذه الزيارة وما ينتج عنها من

آثار اقتصادية يمكن أن تحقق للاقتصاد فوائد متعددة وأهمها التقليل من الاعتماد على المورد النفطي.

فرضية البحث

تعد الزيارة الأربعينية من أهم المناسبات الدينية التي تمارس دورًا مهمًا في الحد من ظاهرة البطالة والفقري محافظة كربلاء.

البحث الثاني الإطار النظري للبحث

أولاً: الفقر والبطالة إطار من النظريات والمفاهيم

كانت ولا زالت مشكلتي البطالة والفقر من أهم واعقد المشكلات التي يعاني منها المجتمع، فمنذ أن ادرك الإنسان معنى هذه المشكلة عاشها وتعايش معها وذلك لأن طبيعة النظام تستند إلى ضرورة توافر المقومات الأسس التي تعمل على ضمان تهيئه مستلزمات العيش برفاهية من جانب، وتعايش معها لنفس السبب المذكور اجبره على التسليم والإذعان لهذه الصيرورة المصطفة والتي تحاذي طبقة على حساب الأخرى، الأمر الذي نشأ على اساسه مجتمع غني وأخر فقير ومجتمع يعمل (يشارك في الحياة الاقتصادية) وآخر عاطل عن العمل اجبارياً (عدم توافر فرص العمل). بناءً على ما تقدم يمكن التعرف لهذه الظاهرة بدراسة كل منها بشكل مفصل:

الفقر: مفهوم الفقر وأنواعه

لابد من التعرف إلى أصول وجذور ظاهرة الفقر، إذ تشير الدراسات إلى أن اصل كلمة فقر في اللغة الإنكليزية (POVERTY) قد تم اشتقاقه من الكلمة الفرنسية (POVERTE) لذا تعد هذه الظاهرة من أقدم الظواهر التي تركت أثراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسية على كافة المجتمعات التي اصابها هذا الفايروس، ارتبط مصطلح الفقر بالدخل إذ تم التعبير على الأفراد الذين يعانون من الفقر هم الأفراد المحرومون من الدخل والموارد الأسس الضرورية لتلبية متطلبات الحياة (UNDP، 2006:p5). لذا تعددت وتباينت المفاهيم والمصطلحات التي حاولت وصف ظاهرة

الفقر، إذ عرفت الأمم المتحدة الفقر على أنه يجسد انتهاك للكرامة الإنسانية وذلك لأن الأفراد سيعانون من عدم القدرة على امتلاك الخيارات والفرص، فيما ذهب البنك الدولي إلى وصف الفقر بأنه الحرمان من الرفاه، إذ أن الأفراد الفقراء لا يتمكنون من الحصول على السلع والخدمات الضرورية لمتطلبات الحياة وذلك لأنهم لا يحصلون على دخول كافية تمكنهم من البقاء بكرامة.

ويرتبط الفقر في نفس الوقت بعناصر متعددة إذ ينحدر بالأفراد نحو مستويات متدنية من الصحة والتعليم والأمن فضلاً عن الخيارات والفرص غير الكافية لتحقيق حياة كريمة (HONG NG ET.AL، 2013: P2471).

واختلفت المفاهيم المتعلقة بالفقر تبعاً لاختلاف الزاوية والرؤى الفكرية التي تم على أساسها تشخيص ظاهرة الفقر فيعرفه البعض على أنه عدم توافر حد الكفاف من السلع والخدمات الضرورية لحصول الإنسان على حياة كريمة وضمان بقائه. ويكون الفقر على عدة أنواع يمكن ذكر أهمها على النحو التالي:

الفقر النسبي: وهو نوع من أنواع الفقر يتمثل بتواجهه على المستوى العالمي من جهة والمستوى المحلي من جهة أخرى، ويقصد به موقع الأفراد أو الأسرة من متوسط دخل ذلك المجتمع، أي ما معناه أن الفقر النسبي يشير إلى امتلاك الأفراد الحاجات الأسس والضرورية مع تدني مستويات المعيشة الأخرى ونوعية الحياة ووظائف وقدرات الأفراد داخل المجتمع.

الفقر المطلق: ويتسم هذا النوع من الفقر بالحرمان الشديد للحاجات الأسس للفرد التي تتمثل بالمأكل والمشرب والصحة والتعليم والسكن فهو لا يعتمد على توفير الدخل وإنما طريقة الحصول على الدخل، وينحدر تحت هذا النوع من الفقر

مستويان يتمثل المستوى الأول بـ (الفقر المطلق العادي) والذي قدرته المنظمات العالمية ما بين (٢-١) دولار أمريكي ومن يتخطى هذا الحد يعد غنياً، أما المستوى الآخر يتمثل بـ (الفقر المدقع) وهو حصول الفرد على أقل من دولار أمريكي واحد أي ليس لديه المورد الكافي لحصوله على حاجاته الأسس فضلاً عن الحاجات الأخرى كالصحة والتعليم (خليج، جصاص، ٢٠١٠: ١٧٤).

الفقر البشري: ويتمثل بعدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من الحاجات والاحتياجات الأساسية، وتشمل حاجات مادية كالطعام والملابس والسكن وحاجات غير مادية كحقوق المشاركة والتعبير عن الرأي والعدالة الاجتماعية (بودبوس، ٢٠١٢: ١).

الفقر المزمّن والفقر العارض: وهو الذي يمتد لمدة طويلة من الزمن تقدر بـ (أكثر من خمسة سنوات)، أو يحدث نتيجة الفقر المتوارث من قبل الأجيال. أما الفقر العارض فيحصل نتيجة الظروف الطارئة كـ (الكوارث الطبيعية والحوادث الشخصية).

الفقر الاجتهادي: وهو فقر قصير الأجل لكون العائلة فقيرة مؤقتاً نتيجة تغير نمطها الاستهلاكي أو تراجع قدرتها الشرائية بحيث يكون الفرد مقبولاً اجتماعياً ولا يتغير هذا النوع من الفقر تبعاً لتغير المكان والزمان وانما يتغير بتغير الأفراد ضمن نفس المجتمع وبنفس المكان (عبيد، ٢٠١٦: ٢٠).

الفقر في أطار المدارس الفكرية

تباينت آراء المدارس لظاهرة الفقر بحسب الواقع والظروف التي كانت سائدة لكل حقبة من الزمن فهناك من أعطى أهمية كبيرة في دراسة الفقر وهنالك من أعطى تفسيرات للفقر هامشية إلى جانب مواضيع مهمة لذا سنبدأ بتحليل الرؤى الفلسفية للمدارس وفقاً لأهمية هذا المصطلح في تلك المدارس وأولها نظرية المدرسة التقليدية (نظرية مالثوس) إذ يمكن تلخيص هذه النظرية من خلال أن التزايد في أعداد السكان سيؤثر على زيادة نسبة الفقر خاصة في البلدان النامية وذلك من خلال تكاثر الإنسان وفقاً لمتواليه هندسية (...، ٢، ٤، ٦) بينما تزداد المواد الغذائية يكون وفقاً لمتواليه عددية (...، ١، ٢، ٣) ومن ثم يزداد السكان بنسبة تفوق الزيادة في الموارد الغذائية أي أن مالثوس يرى أن السبب الأساس للفقر يكمن في زيادة أعداد السكان وتكاثرهم بطريقة غير مناسبة لنمو الموارد الغذائية (زهير، ٢٠١٠: ٧١). أما نظرية الحلقة المفرغة للفقر أذ تفسر هذه النظرية الفقر من خلال مستوى الدخل الفردي وتكون بداية هذه الحلقة من خلال انخفاض مستوى النقدية ثم يتبعها انخفاض مستوى الدخل مرة أخرى وهذا يعني أن الفقر هو عبارة عن عملية تنتج من التخلف البنياني في البلدان النامية. أما مدرسة المنفعة فأنها تذهب إلى وصف الفقر من خلال عدم وصول الأفراد إلى تحقيق مستوى مقبول من المعيشة يتيح لهم تطبيق معايير ومستويات ذلك المجتمع بمعنى أن هذه المدرسة تعتمد على الدخل كمنهاج لتحليل وتحديد حالة الفقر، لذا ترى أن الأفراد وحدهم قادرين على تحديد مصالحتهم وكيفية تحقيق منافعهم وأشباعهم، لذا يكون دور الدولة في الاقتصاد يقتصر على تبني تلك السياسات التي تستهدف زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة مستوى التشغيل الأمر الذي يترتب عليه زيادة الدخل ومن ثم تقليص حلقة

الفقر، بمعنى أن الدخل والإنفاق الاستهلاكي في ظل الرؤى الفكرية لهذه المدرسة، تُعد مؤشرات في المستوى المعيشي ومن ثم معايير لتحديد نسبة الفقر (RAVALLION، COMPARISON، ١٩٩٤: ٣-٥). أما نظرية مدخل الحاجات الأسس، فتنتقل من رفض نظريات التراكم التقليدية وترى أن توفير الاحتياجات الأسس للفرد هو الذي يحقق الانطلاق نحو العمل بفاعلية ويرتكز هذا التحليل على النمو من الأسفل إلى الأعلى عبر معالجة حالة الفقر من خلال تلبية الاحتياجات الأسس للأفراد، أن مقارنة الاحتياجات الأسس هي تكملة لعملية النمو الاقتصادي وليست بديلاً له كونها تتطلب إجراء تغييرات في نمو المخرجات (العملية الإنتاجية) بهدف تصبح أكثر اشباعاً للحاجات الأساسية، كما تتطلب إجراء تغييرات هيكلية في تعبئة الموارد الإنتاجية وتخصيصها على نحو يمكنها من رفع الكفاءة الإنتاجية ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي وأن هذه الزيادة الحاصلة للنمو ناتجة عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي وذلك نتيجة تحسن الظروف المعيشية والصحية للقوى العاملة (مصطفى، سانية، ٢٠١٤: ٩٢-٩٤).

البطالة: البطالة وأنواعها

تكمن أهمية تحليل ودراسة مشكلة البطالة في أن أساس عملية التنمية تتجسد برأس المال البشري فضلاً عن تزايد أعداد العاطلين عن العمل ينطوي على مخاطر اجتماعية واقتصادية، إذ تجسد البطالة ظاهرة عالمية وتحدياً لجميع الدول وانظمتها الاقتصادية والسياسية فهي مشكلة تباينت النظريات والتوجهات حول سبل علاجها. إذ تصور هذه المشكلة حالة من اللاتوازن في الاقتصاد القومي وهي بهذا تكون ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب والآثار، لذا لا بد من تعرّف هذا المصطلح

من زوايا متعددة، إذ تعرف البطالة على انها التوقف الإجباري (الاختياري في بعض الاحيان) لجزء من القوى العاملة في مجتمع ما على الرغم من توافر القدرة والرغبة في العمل والإنتاج (الوزني، الرفاعي، ٢٠٠٦: ١٦٢).

بينما يذهب الجهاز المركزي للإحصاء في الأمم المتحدة إلى تعريف مشكلة البطالة على أنها تتلخص بأولئك الذين ليس لديهم عمل وكذلك الباحثون عن العمل والنشيطون الذين يرغبون في العمل، كما يشمل الأفراد غير النشيطين الباحثين عن العمل والذين يرغبون في العمل لمدة من الوقت (STROBL AND OTHERS، 2003، P4).

مما تقدم يتضح أن مفهوم البطالة يتعلق بالمفهوم الاقتصادي للفرد العاطل عن العمل إذ يتفق الاقتصاديون والخبراء وفقاً لتوصيات منظمة العمل الدولية على توصيف العاطل عن العمل بأنه «كل فرد قادر عن العمل ويرغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند الأجر المتاح ولكن دون جدوى»، ويتطابق هذا المصطلح مع الأفراد العاطلين عن العمل والذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، كما أنه يشمل الذين مارسوا العمل سابقاً وظروف ما اضطرروا لتركه (الموسوي، ٢٠١٨، ٣٦).

ويقاس معدل البطالة من خلال قسمة العاطلين عن العمل على إجمالي قوة العمل، بمعنى يعبر معدل البطالة عن النسبة المئوية لقوة العمل من غير العاملين والتي تبحث عن العمل.

في حين يتم احتساب النسبة المئوية لمساهمة القوى العاملة من خلال القوى العاملة مقسوماً على عدد السكان فوق ١٦ سنة، أي انها تجسد النسبة المئوية لما تمثله القوة العاملة من إجمالي السكان في سن العمل (أوسيلفان، وآخرون، ٢٠١٤: ١٥٢).

وتصنف البطالة إلى أنواع عدة من خلال تشخيص الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في وجود هذه القوى العاطلة عن العمل في الاقتصاد، لذا يمكن من خلال تحليل سوق العمل أن يتم تقسيم البطالة إلى أنواع مختلفة بحسب اختلاف نمطها والأسباب التي ساعدت في بلورتها على النحو التالي:

تنقسم البطالة بحسب نمط وهيكل النشاط الاقتصادي والمتجسد بظاهرة انخفاض مستوى التشغيل إلى ثلاث أنواع إلى وهي (البطالة الاحتكاكية) أو الانتقالية وتسمى أيضًا في بطالة الاختلال في سوق العمل كونها تنشئ نتيجة لإحلال المكائن والآلات محل قوة العمل في بعض الصناعات، أي انها البطالة التي تحدث على أثر حركة الأفراد بين الوظائف والأماكن المختلفة، إذ يشير الاقتصاديين إلى أن السبب الرئيس في هذا النوع من البطالة يكمن في نقص المعلومات لذا لا بد من توفير مركز قومي للمعلومات ذات الصلة لفرص التوظيف الأمر الذي من شأنه أن يقلل من فترات البحث عن العمل كما يتيح للأفراد فرصة المفاضلة بين الإمكانيات المتاحة بشكل أكثر فعالية (الأسطل، ٢٠١٤: ٢٤). أما النوع الآخر من هذا التصنيف المتعلق بطبيعة النشاط الاقتصادي يتجسد بـ (البطالة الهيكلية) ويقصد بها البطالة الناتجة عن ذلك التعطل الذي يصيب جانبًا من قوى العمل نتيجة جملة من التغيرات الهيكلية الحاصلة في الاقتصاد الوطني والتي تقود إلى حالة من اللاتناسب بين فرص التشغيل المتاحة وبين امكانيات الباحثين عن العمل وتعزى تلك التغيرات إلى تغير الطلب على المنتجات وذلك على أثر التغير في العادات الاستهلاكية أو حدوث تغير في الفن التكنولوجي المستعمل أو تغيرات في سوق العمل نفسه، ويعرف هذا النوع من البطالة بأنه البطالة الناشئة نتيجة الاختلاف والتباين بين هيكل توزيع

القوى العاملة وهيكل الطلب عليها (الدباغ، الجومرد، ٢٠٠٣: ٣٩٣). أما النوع الثالث من البطالة فيسمى بـ (البطالة الدورية) ويقصد بها تلك البطالة الناشئة في الاقتصادات الحرة نتيجة تقلب فترات النشاط الاقتصادي بين التوسع والركود وفقاً لطبيعة الدورة الاقتصادية التي يمر بها البلد لذا سيزداد حجم التشغيل في فترات التوسع الاقتصادي، ويحدث العكس في فترات الانكماش والركود إذ سينخفض حجم التشغيل وترتفع معدلات البطالة. أن التميز بين هذه الأنواع الثلاثة من البطالة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي تمكن الاقتصاديين من تحديد حالة سوق العمل كما يمكن أن تظهر مستويات مرتفعة للبطالة الاحتكاكية والهيكلية على الرغم من حالة توازن سوق العمل (ساملسون، هاوس، ٢٠٠٦: ٦٩١).

تقسم البطالة بحسب طبيعة التشغيل (نمط التوظيف) إذ تصنف البطالة بحسب نمط التشغيل إلى نوعين أساسيين هما (البطالة الظاهرة) ويطلق على هذا النوع من البطالة بالبطالة الصريحة أو البطالة السافرة ويقصد بها حالة التعطل الكلي الظاهر والتي تعاني منها بعض الاقتصادات أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى، وأن هذا النوع من البطالة يكون ناتج عن نقص التشغيل كما أنه ينطوي على أنواع عدة من البطالة تشمل الأنواع الثلاثة الأولى التي تم ذكرها وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي فضلاً عن البطالة الناقصة والتي يعبر عنها بنقص التشغيل المتجسد بوجود أفراد يعملون لساعات عمل قليلة ولكن لديهم القدرة ورغبة العمل لساعات أكثر. أما النوع الآخر من البطالة الظاهرة يسمى بـ (البطالة الموسمية) وهي البطالة الناتجة عن نقص التشغيل نتيجة تراجع الطلب الكلي على اليد العاملة في بعض الصناعات والنشاطات الاقتصادية خلال فترات زمنية معينة كما في قطاع السياحة والزراعة إذ

يفقد العاملين وظائفهم المؤقتة في هذه النشاطات (الموسوي، مصدر سابق، ٤١-٤٢). أما النوع الآخر من البطالة والمصنف وفقاً لطبيعة نمط التشغيل فيطلق عليه بـ (البطالة غير الظاهرة) أو البطالة المقنعة ويعد هذا النوع من البطالة هو الأكثر انتشاراً في الاقتصادات ويعرف بأنه زيادة أعداد العاملين فعلياً عن احتياجات العمل أي بمعنى يقصد بهم فئة العاملين في النشاط الاقتصادي دون خلق أي زيادة في الإنتاجية ومن ثم فهم لا يقدمون شيئاً للعملية الإنتاجية شأنهم شأن العاطلين عن العمل (جلز، وآخرون، ٢٠٠٩: ٣٢٠).

البطالة في إطار الرؤى الفكرية للمدارس الاقتصادية

تُعد ظاهرة البطالة من أكبر المشاكل والتحديات التي تواجه الاقتصاد كونها تترك آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية، لذا كانت مشكلة البطالة محطاً لصراعات فكرية وفلسفية بين المدارس والاقتصاديين باختلاف مذاهبهم وافكارهم محولين بذلك تشخيص أسباب وسبل الوقاية والعلاج فيها، لذا لا بد من التعرف لأهم آراء المدارس الاقتصادية التي حاولت الكشف عن البطالة وأسبابها وابعادها وكما موضح التالي:

ترى المدرسة الكلاسيكية أن الاقتصاد في الوضع الطبيعي يكون دائماً في توازن، أي بمعنى أنه لا يوجد هناك بطالة إجبارية ويرفضون فكرتها لأنهم يبنون تحليلاتهم وفقاً لافتراض سيادة المنافسة التامة كما يدعون أن مرونة الأسعار والأجور هي كفيلة بتحقيق التوازن لسوق العمل أي بمعنى أن وجود البطالة يعني أن العمال هم يرفضون مستويات الأجور المنخفضة السائدة في السوق ومن ثم فإن المدرسة الكلاسيكية ترفض فكرة وجود البطالة الإجبارية (القريشي، ٢٠٠٧: ١٩٧).

قامت النظرية الكنزوية بتفسير ظاهرة البطالة من خلال دحض الافتراضات الرئيسية للنظرية الكلاسيكية، إذ عبر كينز على أن السبب الرئيسي لمشكلة البطالة لا يرتبط بالأجر الحقيقي وإنما في الطلب الفعال، لذا لا بد من تنشيط الطلب الفعال بهدف تحقيق الاستخدام الكامل للقضاء على الفجوة الناتجة عن الفرق بين الطلب الكلي والنتاج، أي أن البطالة في إطار المدرسة الكينزية تكون ناتجة عن عدم قدرة الطلب الكلي من امتصاص الناتج المحتمل الإجمالي ولذا يطلق على البطالة في إطار هذه المدرسة بطالة قصور (الموسوي، ٢٠٠٥: ٣٣٧).

أما بالنسبة للرؤى الفلسفية في إطار الفكر النيوكلاسيكي ذات الصلة بمشكلة البطالة فنجد أن انصار هذه المدرسة لا يبتعدون كثيراً في تحليلاتهم عن الرؤى الفكرية للمدرسة التقليدية وذلك لاستنادهم على قانون ساي، إذ ترى هذه النظرية أن العرض والطلب على التشغيل يكون ضمن نطاق معدلات الأجور لأنهم يفترضون أن الاقتصاد في حالة توازن ومن ثم فإن وجود البطالة هو اختياري كونهم يستبعدون تأثير العمال بالوهم النقدي وأن الأجر الأسمى لا يؤثر على سلوك الباحثين عن العمل في حالة المستوى العام للأسعار يتغير بنفس النسبة والاتجاه ومن ثم فإن القوة الشرائية للدخل الجديد ستكون كما هي بدون تغيير (الريكاني، ٢٠٢١: ١٠).

أن تصاعد مشكلات البطالة والتضخم في أواخر الستينات من القرن الماضي إلى جانب عجز النظرية الكنزوية عن تفسيرها ظهرت النظرية النقدية لتبين أن التقلبات الاقتصادية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي تكون ناتجة عن أسباب نقدية وأن النظام الرأسمالي يمتلك القدرة على التصحيح الذاتي لهذه التقلبات، ومن ثم يقرون نشوء مشكلة البطالة إلى اخطار السياسة النقدية والتدخل الحكومي، وفي الوقت

نفسه يرون أن مشكلة البطالة يمكن علاجها باستخدام أدوات السياسة النقدية، إذ أن النقود تؤثر على مستوى الدخل والاستخدام لذا فإن الطلب الكلي يتأثر بمستوى الإنفاق النقدي كما أن الأخير يعتمد على كمية النقود مضمرة في سرعة تداولها نظراً لأن معدلات الأجور لا تنسجم مع الانخفاض في المعروض النقدي والانخفاض في الطلب الكلي لذا سترتفع معدلات البطالة وينكمش مستوى الأعمال نتيجة للانكماش النقدي (الصبيحات، ٢٠١٩: ١٨).

ثانياً: المنظور الإسلامي للفقير والبطالة

البطالة في إطار الفكر الاقتصادي الإسلامي

سبق وأن بينا مفهوم البطالة في ظل الاقتصاد الوصفي وهو يتعد كثيراً من حيث الجوهر من مفهوم البطالة في إطار الرؤى الإسلامية الاقتصادية، إذ تعددت المصطلحات والمفاهيم ذات الصلة بمشكلة البطالة في كتب الفقه الإسلامي ويمكن ذكر أشهر هذه المفاهيم والتي تصف ظاهرة البطالة بأنها «العجز عن الكسب بأي صورة من صور العجز ذاتياً كالصغر والأثوثة والعتة والشيخوخة والمرض أو غير ذاتياً كالانشغال بتحصيل العلم وكذلك العامل القوي الذي لا يتمكن من تدبير أموره ومعيشه في الوسائل المشروعة المعتادة أو الغني الذي يمتلك مالا ولا يستطيع تشغيله وليس من العجز غير الذاتي التفرغ للعبادة مع القدرة على العمل وحاجته إلى الكسب لقوته وقوت من يعول، إذ يرى الفقهاء أن مثل هذا التفرغ حرام ومكروه» (الجرف، ٢٠١٧: ٦٢). وتأسيساً على ما سبق يمكن تشخيص ثلاثة أنواع من البطالة وفقاً للفكر الإسلامي متجسدة ببطالة المضطر (البطالة الإجبارية)

والتي تعني لا اختيار للإنسان فيها وتكون مفروضة عليه، وتعددت أسبابها هذا فقد تكون نتيجة عدم تعلم المهنة في الصغر أو الافتقار إلى المعرفة بالتجارة ورأس المال أو الافتقار إلى أدوات الزراعة والمعرفة بالنشاط الزراعي، أما النوع الثاني فتسمى بطلاة الكسول (البطالة الاختيارية) أي أن الفرد يكون قادرًا على العمل إلى أن يجنح إلى القعود ويستمرى الراحة أي أنه يؤثر العيش عالية على الآخرين، فالإسلام يقاوم هذا النوع من البطالة ولا يرضى عن مسلكهم فضلاً عن أن هؤلاء لا حظ لهم في الزكاة كون أم منح الزكاة في هذه الحالة سيزيد من معدل البطالة، فالزكاة لا تعطى إلا للعاجزين عن الكسب، أما النوع الثالث وهو بطالة المتواكل (البطالة التعبدية) ويكون هذا النوع من البطالة ناشئ عن الفهم غير السليم لمبادئ الدين فيترك الفرد العمل بحجة التفرغ إلى العبادة (غراب، ٢٠١٩: ٤٧٧-٤٧٠). لذا بحثت الشريعة الإسلامية في طرق مواجهة ومعالجة مشكلة البطالة من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة من خلال الحث على العمل والسعي نحو الكسب، فالعمل هو فرض على القادر عليه وحق له في الوقت ذاته، إذ قال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا، فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا، وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (المالك،: ١٥).

ويعد العمل ضرباً من ضروب العبادة وسبيلاً للتقرب من الله تعالى، لذا تعد الشريعة الإسلامية أول من اعطى مفهومًا متكاملًا وشاملاً عن العمل وذلك من خلال ربط العمل بالآيمان وجعله عبادة أي بمعنى عبر الإسلام بمفهومٍ روحياً عن العمل كما في الوقت نفسه أعطاه مفهومًا اجتماعياً كونه يحفظ كرامة الإنسان ويسمو به إلى مراتب الفضيلة في حين ذهب في أعطاه مفهومًا اقتصادياً وذلك كونه وسيلة لتحقيق الكسب (غراب، المصدر السابق: ٤٦٩).

لذا دعا الفكر الإسلامي إلى مواجهة البطالة من خلال ثلاث طرق تجسدت أولها بالمواجهة الأدبية عن طريق ترسيخ قيم اجتماعية تتمثل فيه نظرة المجتمع والدولة اتجاه العاطل عن العمل بإرادته، في حين كانت الطريقة الثانية لمواجهة مشكلة البطالة متمثلة تأمر الدولة الإسلامية الأفراد بالعمل وجعله فرضاً على كل من هو قادر عن العمل، ويمكن توضيح ذلك من خلال قول النبي ﷺ (لأن يأخذ أحدكم أُحْبَلَهُ ثم يأتي الجبل، فيأتي بِحُزْمَةٍ من حطب على ظهره فيبيعها، فيَكُفَّ اللهُ بها وجهه، خيرٌ له من أن يسأل الناس، أعطوه أو منعوه) (أبو جريبان، ٢٠٢١: ١٠٣٣). أما الطريقة الثالثة الذي اتبعه الفكر الإسلامي في معالجة البطالة هي قطع المعونة والمساعدة عن كل شخص قادر على العمل، لذا حارب المنهاج النبوي التسول بهدف القضاء على البطالة وتهيئة المجتمع للعمل فلا يبقى فيه عاطل عن العمل أو عالة على غيره الا من عجز عن الكسب كالمريض أو من كان في حكمه، وبهذا تكون الدولة الإسلامية قد وصفت مشكلة البطالة في موضعها الصحيح وعملت على تظهير المجتمع منها. أما البطالة الإجبارية والتي تنشأ عن عدم وجود العدد الكافي من فرص العمل في المجتمع فقد تبنى الإسلام معالجتها من خلال النهي عن الاكتناز والحث على الإنفاق وحث العمال على تعلم المهن والحرف، فضلاً عما تقدم فهناك طرق واساليب أخرى جاء بها الفكر الإسلامي لمعالجة مشكلة البطالة تمثلت بـ (الروماني، ٢٠٠١: ٢٦-٣٧):

- تشغيل العاطلين وارشادهم على العمل.
- النهي عن الكدية والتسول.
- المنظور الإسلامي لمشكلة الفقر

أن مشكلة الفقر من أهم المشكلات التي تتصدر قائمة المشكلات على مستوى

العالم ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الدراسات والخطط التي تقوم بها المؤسسات العالمية والدولية بهدف القضاء على الفقر مع أن الفقر يرتبط بمستوى دخل الفرد إلى أن أقطاره الحقيقية تتسع لتشمل أبعاد اقتصادية واجتماعية وصحية وأمنية كالمرض والأمية والجريمة والعنف في المجتمع، لذا استحوذت هذه المشكلة على أهمية واسعة بالفكر الإسلامي من حيث تشخيص أسبابها الهيكلية وسبل الوقاية وعلاج هذه الظاهرة، فالفقر في الإسلام يتمحور حول بعدين أساسيين يتجسد البعد الأول بالبعد المادي للفقر وهو التفرقة وغياب المساوات والقهر بكل أشكاله فضلاً عن إمكانية الحصول على الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية اللازمة للحياة كما يتمثل بكل صور الجوع وسوء التغذية والنشر وانعدام الجانب الصحي، أما البعد الآخر والمتمثل بالبعد الوجودي للفقر (البعد غير المادي) يتلخص هذا البعد بقدرة الإنسان على بلوغ غرضه وفقدان السلوك الحسن وانعدام الثقة بالنفس، إذ أن الفقر في إطار الفكر الإسلامي غير مرتبط بالتملك وإنما بالكينونة كون الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد قائم على الوجود القيمي أولاً ثم الاعتبارات المادية إذ تعد الأخيرة ضرورية في تحقيق التوازن النفسي والاجتماعي (برقوق، ٢٠١١: ٥).

ويترك الفقر جملة من الآثار السلبية على الفرد والمجتمع، إذ يمكن تلخيص هذه الآثار من خلال عدة جوانب وعلى النحو الآتي:

الأثر على العقيدة الدينية: يعد الفقر بكافة أنواعه ولاسيما الفقر المدقع نت أخطر الآفات التي تصيب العقيدة الدينية للفرد خاصة إذ تواجد بمجتمع ما فقر مدقع وثراء فاحش، إي سيكون الفقير هو الكادح الساعي والمترف هو المتبطل والقاعد آنذاك سيكون الفقر مدعاة للشك في حكمة التقدير والتنظيم الإلهي

للكون، أن هذا الانحراف والتشكيك بالعقيدة يكون ناشئ عن الفقر والذي ينشأ عن سوء التوزيع ويصف الأمام علي عليه السلام الفقر بقوله «الفقر الموت الأكبر» (لجنة التأليف والترجمة، بدون سنة نشر: ٣٤).

الأثر على الأخلاق والسلوك: أن الفقر يترك أثرًا على السلوك واخلاق الفرد، إذ يؤدي به إلى طريق لا تراضاه الفضيلة ولا المبادئ الإسلامية في المجتمع، لهذا قالو «صوت المعدة أقوى من صوت الضمير» للإشارة على أن تفاقم الفقر والحرمان سيقود في النهاية إلى التشكيك في القيم الأخلاقية نفسها وعدالة مقاييسها مما يؤدي إلى الانخراط في اعمال منافية للأخلاق كالسرقة والجريمة والرشوة وغيرها. فلو تتبعنا بعض أمثلة خطر مشكلة الفقر على الاخلاق والسلوك كالرشوة مثلاً، إذ حرم الإسلام الرشوة ولعن الله تعالى الراشي والمرتشي والرائش والذي بينها كونها تبذل لأجل احقاق الباطل أو ابطال الحق أو الامتناع عن أداء الواجب لذا فهي من كبائر الذنوب، وبين الرسول صلى الله عليه وسلم مدى شدة وأثر الفقر على من يتصف به وما يتركه من تأثير على سلوكه وتعاملاته فقال صلى الله عليه وسلم «خُذُوا الْعَطَاءَ مَا دَامَ عَطَاءً، فَإِذَا صَارَ رِشْوَةً عَلَى الدِّينِ فَلَا تَأْخُذُوهُ وَلَسْتُمْ بِتَارِكِيهِ، يَمْنَعُكُمُ الْفَقْرُ وَالْحَاجَةُ» (المشمولون جواد عبد المحسن، ٢٠٢٠: ١).

الأثر على الاستقرار والمجتمع: يتسبب الفقر في أثار خطيرة على الأسرة ومن ثم على المجتمع واستقراره فيعمل على تفكيك الأسر ويضعف من تماسكها كون يكون سبباً في تأخر الزواج وتكوين العوائل لدى الشباب وذلك لما ينطوي على أعباء ونفقة ويتراوح أثر الفقر على المجتمع من حيث الحدة من خلال تباين الأسباب الكامنة وراء نشور الفقر، فإذا كان الفقر ناشئاً عن ندرة الموارد وتزايد أعداد السكان قد

يترك أثراً اقل حدة على المجتمع من ذلك الفقر الناشئ نتيجة سوء توزيع الموارد، إذ ستكون هنالك طبقة قليلة مترفة ومنعمة على حساب طبقة واسعة تعاني من الفقر والبؤس الأمر الذي يؤدي إلى اضطراب المجتمع وتحلل أركانه واتساع الفجوة بين طبقاته (القرضاوي، ١٩٧٣ : ٢٢). لذا لا بد من المحافظة على وجود طبقة متوسطة في المجتمع من أجل ديمومة استقراره.

سعى الفكر الإسلامي الاقتصادي إلى معالجة مشكلة الفقر من خلال تبني حزمة من الحلول والمعالجات التي تستهدف تخفيف وطأة الفقر وبنفس الوقت تعمل على تخليص الفرد والمجتمع من الآثار السلبية التي يتركها الفقر فقد عالج الإسلام هذه المشكلة من خلال أمرين أساسيين يتجسد الأمر الأول في ضمان المحافظة على الكرامة الإنسانية من خلال تحقيق المساوات بين الاجناس والطبقات وجعل المفاضلة تقوم على أساس العمل الصالح والتقوى والإنتاج، أما الأمر الثاني فإنه يتجسد من مبادئ التكافل الاجتماعي من خلال عدة معالجات يمكن تجسيدها على النحو التالي:

الحث على العمل والسعي للحصول عليه فلا بد لكل فرد قادر على العمل أن يسعى ويعمل من أجل أن يحافظ على كرامته كما أن العمل هو عبادة يثاب عليها الإنسان لما يحققه من نفع يعود على الفرد نفسه وعلى الجميع بأكمله وفي تأكيد ذلك قول النبي ﷺ « ما أكل أحد طعاماً قط ، خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » ، وان نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده (موسوعة الأحاديث النبوية).

من أوجه التكافل الاجتماعي أوجب الإسلام على أرحام واقارب الفقير

الميسورين أن يتكفلوا بمن أصابه الفقر من ارحامهم نتيجة العجز عن العمل أو الشيخوخة أو وفاة من تقع عليه الإعالة بهدف تحقيق التكافل والتراحم وفقاً لقول الله سبحانه وتعالى ﴿وَأَتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾ (الأسراء: ٢٦)، كما أن السنة النبوية الشريفة قد أكدت على صلة الأرحام وتكفلهم ومواساتهم في فقرهم وأن هذا العمل مقرون بسعة في الرزق فقول الرسول ﷺ (مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسْطَلَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُسَأَّ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ) (السبت، ٤٠ - باب بر الوالدين وصلة الارحام).

الحل الثالث الذي أوجبه الإسلام بهدف تحقيق التكافل الاجتماعي والذي يتجسد بالزكاة، أي أن الله تعالى أوجب للفقير نصيباً من أموال الزكاة وفقاً لقوله عز وجل ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: ٦٠)، أي بمعنى أن تؤمن نفقات الفقير من مال الزكاة دون أي منه أو فضل لأحد عليه بل جعل الله عز وجل حقاً له في مال الأغنياء.

ومن أوجه التكافل الاجتماعي التي سنّها الإسلام لمكافحة ومعالجة الفقر في المجتمع هي الصدقات فالمقصود بالصدقة هي العطية (أي ما يتم اعطائه من أموال) والتي ينبغي بها الثواب عند الله عز وجل، وقد حثت الشريعة الإسلامية والاحاديث النبوية على اخراج الصدقات كما شخصت الأحاديث النبوية فضلها، إذ دعا الرسول ﷺ المؤمنين على مساعدة اقاربهم الفقراء (الذين نفقتهم ومساعدتهم غير واجبة على الفرد) فضلاً عن مساعدة الجيران والفقراء وأكد في حديثه الشريف على أن الصدقة على الأقارب تكون مضاعفة وذلك وفق قوله ﷺ «الصدقة على المسكين صدقةٌ وعلى ذي الرَّحِمِ ثنتانِ صدقةٌ وصلَّةٌ» (المكتبة الشاملة الحديثة).

يلاحظ مما تقدم أن الإسلام قد وضع حزمة من الحلول والمعالجات بهدف محاربة الفقر وإنفاقه بعد أن أكد على أن سلاح الإنسان الأول لمحاربة الفقر وتحقيق رفاهيته والمحافظة على كرامته من السؤال يكمن في العمل لذلك فالعمل هو شرف للإنسان وكرامة يحفظ له ماء وجهه من سؤال الناس والافتكال عليهم.

المبحث الثالث تحليل بعض المؤشرات الكلية للزيارة الربيعية في ظل جائحة كورونا

أولاً: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العراقي

يعاني الاقتصاد العراقي من تفاقم الاختلالات الهيكلية والبنوية والتي عملت على تقليل فرص نموه لحزمة من الأسباب يأتي في مقدمتها ريعية الاقتصاد واعتماده الشديد على القطاع النفطي، إذ تشكل الإيرادات النفطية أكثر من ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي و٩٥٪ من إيرادات الموازنة العامة للبلد وخلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، أن هذا الاعتماد المفرط على عوائد النفط جعل بيئة الاقتصاد العراقي بيئة هشّة تتسم بتنوع الصدمات العالمية وتفاقم آثارها في الاقتصاد وخاصة ما عاشه العراق من تفاعل ثلاث أزمات مختلفة تجسدت بالأزمة السياسية والاقتصادية والصحية، لذا توالى الانتقادات الحادة اتجاه إدارة الاقتصاد الوطني ودور الدولة الاجتماعي نظراً للتزايد معدلات البطالة والفقر الأمر الذي قاد إلى ثورة عارمة في مطلع تشرين الأول ٢٠١٩ وترتب عليها تعطيل أغلب المؤسسات الحكومية في محافظات الوسط والجنوب فضلاً عن تعطيل النشاطات الاقتصادية. أما جائحة كورونا فقد تزامنت مع الأزمة السياسية المذكورة والأزمة الاقتصادية وكانت باكورتها في ٢٤ شباط ٢٠٢٠ من خلال تسجيل أول إصابة في النجف الأشرف ثم بعد ذلك أشارت التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الصحة العراقية إلى تنامي وتيرة الاصابات والوفيات بصورة كبيرة (شندي، عبد الخضر، ٢٠٢١: ١١٨٩).

الجدول ذو العدد (١)

إجمالي الإصابات بفايروس كورونا في العراق للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٢١)

إجمالي الإصابات بفايروس كورونا في العراق لعام ٢٠٢١	إجمالي الإصابات بفايروس كورونا في العراق لعام ٢٠٢٠	الأشهر
٦٤٣٣٥	===	كانون الثاني
٧٥٨٥٣	===	شباط
١٥٥٤٣٥	٦٩٣	أذار
٢١٤٢٧٥	١٣٩١	نيسان
١٣٦١٥٣	٤٣٥٤	أيار
١٤٤٥٥٢	٤٢٦٧٠	حزيران
٢٨٠٦٩٥	٨١٩٣٩	تموز
٢٦١٥٥١	١٥٢٩٩٥	آب
١١٥١٥٣	٢٠٩٩٨٦	أيلول
٥١٩٤٥	٢٦٢٦٤٤	تشرين الأول
٢٥٩٢٤	٢٨٩٩٠٥	تشرين الثاني
١٢٥٦٨	٣٠٥٣٨٦	كانون الأول

المصدر: من عمل الباحثات بالاعتماد على وزارة الصحة العراقية، متاح على الموقع: <https://moh.gov.iq>

وتشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة إلى تزايد أعداد الاصابات للعام ٢٠٢٠ لتبلغ ذروتها في كانون الأول من العام ٢٠٢٠ بمقدار (٣٠٥٣٨٦) إصابة في حين كانت إجمالي الوفيات في عموم البلاد نحو (١٢٨٠٨) شخص لعام ٢٠٢٠، أما العام ٢٠٢١ فقد شهد تراجع معدلات الإصابة عن العام السابق لتبلغ (٦٤٣٣٥) إصابة ثم بعدها عاودت الإصابات بالارتفاع خلال الأشهر من (اذار إلى أيلول) ثم عاودت بعد ذلك بتراجع معدلات الإصابة خلال الأشهر من (تشرين الأول إلى كانون الأول) في حين بلغت إجمالي الوفيات للعام ٢٠٢١ نحو (١١٣٤٦) شخص، أن استفحال جائحة كورونا في العراق ترتب عليه أثار اقتصادية واجتماعية خطيرة وذلك لهشاشة الأنظمة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية للبلد، فعلى الصعيد الاجتماعي جعل فايروس كورونا العراق في عزلة شأنه شأن الدول الأخرى التي تعرضت للفايروس لهذه الجائحة فضلاً عن أعاققة التنقل والتواصل كما أثر على السياحة، أما على الصعيد الصحي فقد أحدث هذا الفايروس نقصاً في المعدات الطبية فضلاً عن خسارة الملايين من الناس لوظائفهم الأمر الذي فاقم من معدلات البطالة والفقر وتدني مستويات المعيشة لأغلب العوائل.

ثانياً: تحليل بعض احصائيات الزيارة الأربعينية في ظل جائحة كورونا

وبهدف استكمال مسار البحث لبلوغ المتطلبات المرجوة لابد من الاستعانة بالبيانات والاحصائيات ذات الصلة بالزيارة الأربعينية والصادرة عن العتبتين المقدستين، إذ كشفت البيانات الواردة في النشرات السنوية لزيارة الأربعينية عن أعداد الزائرين المحليين والعرب والأجانب للسنوات من (٢٠١٧-٢٠٢٠)، إذ يلاحظ من تتبع العدد الكلي للزائرين خلال سنوات البحث إذ ارتفع العدد الكلي

للزائرين من (١٥٣٨٥٠٠٠) زائر في ٢٠١٧ إلى (١٧٠٠٠٠٠٠) زائر للعام ٢٠١٨، وكانت هذه الزيادة ناتجة عن تزايد أعداد الزائرين المحليين من (١٢٨٠٤٨٤٠) زائر للعام ٢٠١٧ إلى (١٥١٢٨١٠٣) زائر لعام ٢٠١٨، بينما كشفت الاحصائيات الواردة عن العتبتين الحسينية والعباسية المقدستين ذات الصلة بأعداد الزائرين العرب والأجانب، إذ قدرت بنحو (٢٥٨٠١٦٠، ١٨٧١٨٩٧) زائر لكلا العامين (٢٠١٧-٢٠١٨) على التوالي، وشهد العام ٢٠١٩ بلوغ إجمالي الزائرين المحليين والعرب الأجانب نحو (١٥٢٢٩٩٥٥) زائر، إذ شكل إجمالي الزوار المحليين نحو (١٢٥٧٩٩٥٥) زائر في حين بلغ أعداد الزائرين للعرب والأجانب للعام نفسه نحو (٢٦٥٠٠٠٠) زائر، أما في عام ٢٠٢٠ وهو العام الذي شهد انتشار جائحة كورونا وتزايد أعداد الاصابات والوفيات في العراق إلى جانب الإجراءات الوقائية التي اتبعتها الحكومة لمواجهة أزمة كورونا والتي تمثلت بالحجر الصحي، فضلاً عن حظر التجوال في أغلب المناطق على وفق للقرارات التي اعلنتها خلية الأزمة، لذا سجلت البيانات تراجع في أعداد الزائرين ليبلغ العدد الكلي للزائرين نحو (١٤٥٣٣٠٨) زائر نظراً لمنع السفر بين الدول كافة ومنها العراق الذي أدى إلى عدم دخول الزائرين الاجانب والعرب لأداء زيارة أربعينية الإمام الحسين عليه السلام لهذا العام، وبعد جملة من المناشدات والضغوط الكبيرة قام مجلس الوزراء في اصدار قرار يتضمن السماح لأعداد محدودة وقليلة بالدخول إلى العراق لذلك لم يتم تحديد أعداد الزائرين الأجانب والعرب وتم الاكتفاء بذكر العدد الكلي للزائرين والبالغ (١٤٥٥٣٠٨٠) زائر اعتماد على منظومة العد الإلكتروني التابعة للعتبة العباسية المقدسة (النشرة الاحصائية السنوية، ٢٠٢٠: ١١)، ويمكن ملاحظة البيانات في الجدول ذي العدد (٢).

الجدول ذو العدد (٢)

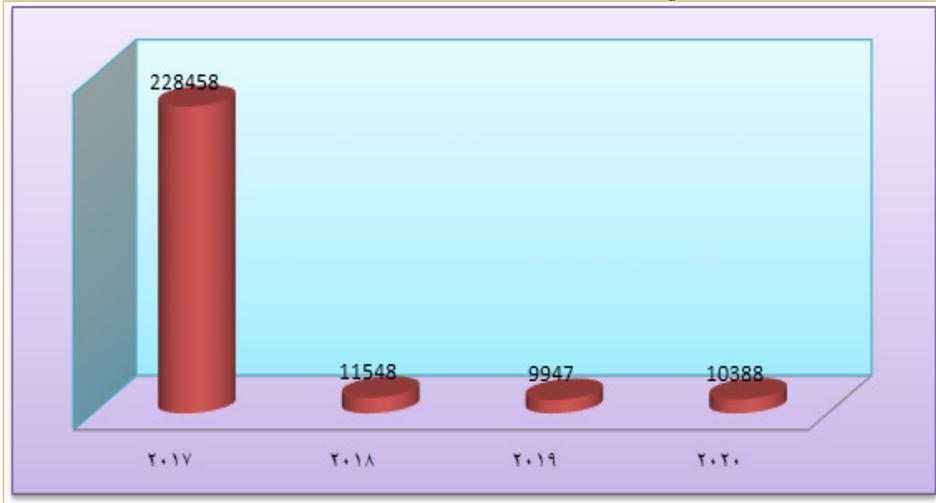
أعداد الزائرين العراقيين والعرب والأجانب للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٠)

السنة	أعداد الزائرين العراقيين	أعداد الزائرين العرب والأجانب	أعداد الزائرين الكلي
٢٠١٧	١٢٨٠٤٨٤٠	٢٥٨٠١٦٠	١٥٣٨٥٠٠٠
٢٠١٨	١٥١٢٨١٠٣	١٨٧١٨٩٧	١٧٠٠٠٠٠٠
٢٠١٩	١٢٥٧٩٩٥٥	٢٦٥٠٠٠٠	١٥٢٢٩٩٥٥
٢٠٢٠	===	===	١٤٥٥٣٣٠٨

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية لزيارة أربعينية الأمام الحسين المباركة، للسنوات (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠).

الشكل (١)

أعداد الزائرين الكلي من العراقيين والعرب والأجانب للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)



المصدر: من أعداد الباحثات بالاعتماد على الجدول ذي العدد (٢).

أما بالنسبة لأعداد المواكب والهيئات الخدمية المحلية والعرب والأجانب المشاركة في الزيارة الأربعينية فتشير البيانات الواردة في الجدول ذي العدد (٣) تنامي أعداد المواكب والهيئات الخدمية المشاركة في زيارة أربعينية الإمام الحسين عليه السلام خلال الأعوام (٢٠١٧-٢٠١٩) وكما موضح في الجدول ذي العدد أدناه.

الجدول ذو العدد (٣)

المواكب والهيئات الخدمية للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٠)

السنة	المواكب والهيئات العراقية	المواكب والهيئات العربية والأجنبية	أعداد المواكب الكلية
٢٠١٧	٢٨٢٩٣	١٦٥	٢٢٨٤٥٨
٢٠١٨	١١٢٩١	٢٥٧	١١٥٤٨
٢٠١٩	٩٧٢١	٢٢٦	٩٩٤٧
٢٠٢٠	١٠٣٦٧	٢١	١٠٣٨٨

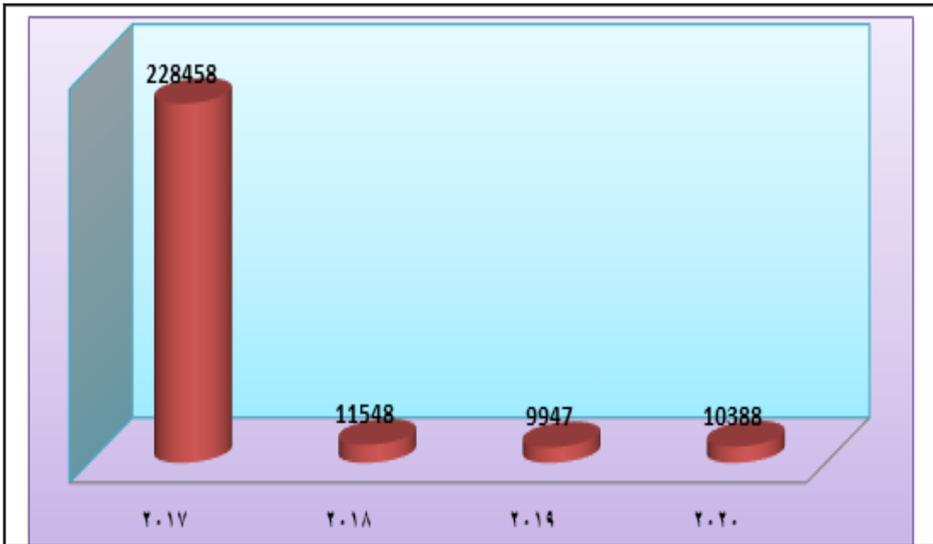
المصدر: النشرة الاحصائية السنوية لزيارة أربعينية الإمام الحسين المباركة، للسنوات (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠).

من تتبع البيانات الواردة في الجدول (٣) يلاحظ أن أعداد المواكب والهيئات الخدمية المحلية في عام ٢٠١٧ بلغت نحو (٢٨٢٩٣) موكب بينما بلغت إجمالي المواكب والهيئات الخدمية التابعة للعرب والأجانب نحو (١٦٥) موكب، وشهد العام ٢٠١٨ تنامي أعداد المواكب والهيئات الخدمية للعرب والأجانب لتصل إلى (٢٥٧) موكب في حين سجلت المواكب والهيئات الخدمية المحلية قرابة (١١٢٩١) موكب، وبلغ العدد الكلي للمواكب في عام ٢٠١٩ نحو (٩٩٤٧) موكب مقسمة بين مواكب وهيئات خدمية محلية بلغ عددها (٩٧٢١) موكب ومواكب وهيئات

خدمة تابعة للعرب والأجانب بلغت (٢٢٦) موكب، وقد شهد العام ٢٠٢٠ نتيجة لانتشار جائحة كورونا في العراق وبلدان العالم تراجع أعداد الموكب والهيئات الخدمية للعرب والأجانب إلى (٢١) موكب نتيجة منع السفر بين الدول وكذلك عدم السماح لأعداد كبيرة من الزائرين من الدخول وذلك خوفاً من تفشي الوباء بصورة أكبر. نخلص مما سبق إلى أن أزمة كورونا قد ساهمت في تراجع أعداد الزائرين والموكب والهيئات الخدمية سواء كان ذلك على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي وهذا يعني تزايد معدلات الفقر والبطالة خلال هذه الأزمة نتيجة لتعطل الحياة الاقتصادية في دول العالم ومن ثم انعكاس أثرها على الاقتصاد العراقي.

الشكل ذو العدد (٢)

أعداد الموكب والهيئات الخدمية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)



المصدر: من أعداد الباحثات بالاعتماد على الجدول ذي العدد (٣).

الاستنتاجات

١. أن الزيارة الأربعينية ظاهرة اجتماعية تستهدف تحقيق طفرة معنوية في البناء الاجتماعي وتزيد من فرص التضامن والتكافل الاجتماعي.
٢. تعالج الزيارة الأربعينية ظاهري الفقر والبطالة من خلال تزايد فرص العمل خلال موسم الزيارة فضلاً عن مبادرات التضامن الاجتماعي وتوفير متطلبات العيش للأسر الفقيرة.
٣. أن الزيارة الأربعينية تساعد في نمو السياسة الدينية الذي يتطلب الاهتمام في هذا القطاع المهم وتنشيطه وذلك بهدف تفعيل القطاعات الاقتصادية وتحقيق التنوع في الاقتصاد.
٤. كشفت أزمة كورونا عن مدى هشاشة الاقتصاد العراقي وافتقاره للمقومات الأسس التي تمكنه من تجاوز هذه الجائحة لذا عمقت هذه الجائحة من جذور الاختلال البنوي في الاقتصاد.

التوصيات

١. ضرورة الاستفادة من الزيارة الأربعينية في تشجيع إنشاء ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف سد حاجة السوق المحلية، كما انها ستعمل على امتصاص جزء كبير من الأيدي العاملة ومن ثم ستقلل من معدلات البطالة والفقر.
٢. لابد من إعطاء الأولوية في التشجيع للاستثمار الأجنبي المباشر بهدف إقامة المشاريع السياحية المهمة في الأماكن المقدسة لما يترتب عليه من تزايد أعداد الزائرين ومن ثم نمو وتطور قطاع السياحة الدينية.
٣. من الضروري إنشاء صناديق سيادية تعمل على تمكين الاقتصاد من مواجهة الأزمات وذلك من خلال الاحتفاظ بالفوائض النفطية واستثمارها بهدف توفير الحيز المالي اللازم لمواجهة الأزمات الداخلية والخارجية.

المصادر

1. United Nations Development Programme, International Poverty Centre, Poverty. 1
.in Focus, 2006
2. Hong Ng et. Al , Alex Hou, Poverty: Its Causes and Solutions, International. 2
.Journal of Humanities and Social Sciences, Vol 7, No8, 2013
3. لحليح الطيب، جصاص محمد، الفقر... التعريف ومحاولات القياس، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (٧)، ٢٠١٠.
4. عبيد محمد يوسف، تطور مؤشرات الفقر في الدول الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، ٢٠١٦.
5. طافر زهير، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع دراسة مقارنة، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد (١٠)، ٢٠١٠.
6. Martin Ravallion, Poverty Comparison, The World Bank, Harwood Academic. 6
.Publishers, 1994
7. مصطفى عبد اللطيف، سانية عبد الرحمن، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، ٢٠١٤.
8. الوزني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين (النظرية والتطبيق)، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٦.
9. Strobl and others, Defining Unemployment in Developing Countries: Evidence. 9
.from Trinidad and Tobago, 31 Jan 2003
10. الموسوي محمد طاهر نوري، أثر الإصلاح الاقتصادي في معالجة التشوهات الهيكلية وانعكاساتها على البطالة في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٨.

١١. أوسيلفان، وآخرون، الاقتصاد الكلي: المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، الطبعة الأولى، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠١٤.
١٢. الأسطل محمد مازن، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (١٩٩٦-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، ٢٠١٤.
١٣. الدباغ أسامة بشير، الجومرد أثير عبد الجبار، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٣.
١٤. ساملسون وهاوس، نورد، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦.
١٥. الموسوي محمد طاهر نوري، أثر الإصلاح الاقتصادي في معالجة التشوّهات الهيكلية وانعكاساتها على البطالة في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٨.
١٦. جبلز مالكوم، وآخرون، اقتصاديات التنمية، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٩.
١٧. القرشي مدحت، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٧.
١٨. الموسوي ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥.
١٩. الريكاني ميفان سعيد علي، قياس وتحليل أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في معدل بطالة الشباب في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، ٢٠٢١.
٢٠. الصبيحات فارس عارف عبد، أثر الفساد على معدلات البطالة في الأردن خلال المدة ١٩٩٦-٢٠١٧، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ٢٠١٩.

٢١. الجرف أنور عمر، مشكلة البطالة من منظور الفكر الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة بيروت الإسلامية، كلية الشريعة، بيروت، ٢٠١٧.
٢٢. غراب محمود فاروق محمد، منطلقات الاقتصاد الإسلامي في مواجهة البطالة، معهد المستقبل العالي للدراسات التكنولوجية المتخصصة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠١٩.
٢٣. سورة الملك، الآية ١٥.
٢٤. غراب محمود فاروق محمد، المصدر السابق، ٢٠١٩.
٢٥. أبو جريان محمد، تدابير المنهاج النبوي في الحد من مشكلة البطالة عند الشباب، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، المجلد ٣٥، ٢٠٢١.
٢٦. الرماني زيد بن محمد، كيف عالج الإسلام البطالة، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠١.
٢٧. برقوق سالم، الاقلال من الفقر في الفكر الاقتصادي الإسلامي: مقارنة معرفية، الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرواية، الجزائر، ٢٠١١.
٢٨. لجنة التأليف والترجمة منتخبات من حكم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، دار الكرم، دمشق، بدون سنة نشر.
٢٩. الهشملون جواد عبد المحسن، حديث رمضان، ٢٠٢٠، متاح على الموقع: https://blog-post_3.html/05/www.hadith-ramadan.com/2020
٣٠. القرضاوي يوسف، فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، الجزء، ١٩٧٣.
٣١. موسوعة الأحاديث النبوية، متاحة على الموقع: <https://hadeethenc.com>
٣٢. سورة الأسراء، الآية ٢٦.

٣٣. السبت خالد بن عثمان، شرح كتاب رياض الصالحين، ٤٠ باب بر الوالدين وصلة الارحام).

٣٤. سورة التوبة، الآية ٦٠.

٣٥. المكتبة الشاملة الحديثة، متاح على الموقع : <http://al-maktaba.org>

٣٦. شندي أديب قاسم، عبد الخضر نغم حميد، تداعيات الأزمة الثلاثية (السياسية الاقتصادية الصحية) على واقع الاقتصاد العراقي وسبل التعافي، وقائع المؤتمر العلمي الخامس عشر، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (٢)، ١٥/٦/٢٠٢١.

<https://moh.gov.iq> ٣٧

٣٨. النشرة الاحصائية السنوية لزيارة أربعينية الأمام الحسين المباركة، ٢٠٢٠: ١١.